[شرح المقدمة]

(اللّهمّ إنّا نحمدك، والحمد من آلائك، ونشكرك والشّكر من نعمائك، ونسألك هدايا الهداية، ونعوذ بك من الغباوة والغواية، ونبتغي منك إعلام الحقّ، وإلهام الصدق؛ فإنه لا علم لنا إلا ما علمت، ولا دراية إلا ما ألهمت؛ إنك أنت العليم الحكيم والجواد الكريم، (ونبتهل إليك في أن تصلّي على محمّد سيّد المرسلين، وخاتم النّبيّين، وعلى آله الطّيّبين الطّاهرين، وبعد؛ فهذا مختصر في العلوم الحقيقيّة والمعارف الإلهيّة، سمّيته بـ"مطالع الأنوار" ورتّبته على طرفين:

الأوّل: في المنطق.

والثاني: أربعة أقسام:

الأول: في الأمور العامّة.

والثّاني: في الجواهر خاصّة.

والثّالث: في الأغراض خاصّة.

والرابع: في العلم الإلهي خاصّة).

قال: (اللّهمّ إنّا نحمدك والحمد من آلائك).

أقول: الحمد هو الوصف بالجميل على جهة التّعظيم والتبجيل، وهو باللّسان وحده، والشّكر على النّعمة خاصّة؛ لكن مورده يعمّ اللّسان والجنان والأركان، فبينهما عموم وخصوص من وجه؛ لأنّ الحمد قد يترتّب على الفضائل، والشّكر يختصّ بالفواضل، والآلاء هي النّعم الظاهرة، والنّعماء هي النّعم بالباطنة، كالحواس، وملائماتها، وخصّ الحمد بالآلاء، والشّكر بالنّعماء لاختصاصه بالظّاهر، وعدم اختصاص الشّكر به، وتحقيق ماهيّتهما: أنّ الحمد ليس عبارة عن قول القائل: الحمد لله[1]، بل هو فعل يُشعر بتعظيم المنعم بسبب كونه منعمًا، وذلك الفعل إمّا فعل القلب؛ أعني: الاعتقاد باتّصافه بصفات الكمال والجلال، أو فعل اللّسان؛ أعني: ذكر ما يدل عليه، أو فعل الجوارح، وهو الإتيان بأفعال دالّة على ذلك.

---

(١) (ليس عبارة عن قول القائل: الحمد لله): أي ليس ماهية هذا القول، فلا ينافي كونه فردًا من أفراد الماهية كما حققته، وإنما خص هذا الفرد بالنفي؛ لأن الأوهام العامية تسبق إلى أن الحمد ما يشتمل على لفظ الحمد وما يشتق منه.

و(الشّكر): كذلك ليس هو قول القائل: الشكر لله؛ بل صرف العبد جميع ما أنعم الله به عليه من السّمع والبصر وغيرهما إلى ما خلق وأعطاه لأجله، كصرف النّظر إلى مطالعة مصنوعاته، والسّمع إلى تلقي ما ينبئ عن مرضاته، والاجتناب عن منهيّاته، وعلى هذا يكون الحمد أعمّ من الشكر مطلقًا؛ لعمومه النّعم الواصلة إلى الحامد وغيره، واختصاص الشكر بما يصل إلى الشّاكر.

و (الهداية): الدّلالة على ما يوصل إلى المطلوب.

و (الغباوة): عدم الفطنة.

و (الغواية): سلوك طريق لا يوصل إلى المطلوب.

و (الإلهام): إلقاء معنى في القلب بطريق الفيض[١].

و (الحقّ): حال القول، أو العقد المطابق للواقع بقياسه إليه؛ أعني: كونه مطابقًا للأمر الواقع، وإذا قيس إلى الواقع فهو الصّدق؛ أي: كونه مطابقًا له إذا تمهّد هذا التّصوير، فتقول: للنفس الناطقة قوتان؛ نظريّة، وعمليّة، ويمكن حمل قرائن هذه الخطبة على مراتبها في كلّ واحدة منهما:

أمّا مراتب القوّة النّظريّة؛ فلأن النّفس في مبدء الفطرة خالية عن العلوم[٢] كلّها، لكنّها مستعدّة لها، وإلّا لامتنع اتّصافها بها، وحينئذ تسمّى عقلا هيولانيًا، تشبيهًا لها بالهيولى الخالية في نفسها[٣] عن جميع الصّور، القابلة إيّاها.

ثمّ إذا استعملت آلاتها - أعني: الحواسّ الظّاهرة والباطنة - حصل لها علوم أوليّة، واستعدّت لاكتساب النّظريات، وحينئذ تسمّى: عقلا بالملكة؛ لأنّها حصل لها بسبب تلك الأوليّات ملكة الانتقال[٤] إلى النّظريات.

---

(١) (بطريق الفيض): أي بلا اكتساب واستفاضة كما هو المشهور، والإعلام أعم من الإلهام إذ قد يكون بطريق الاستعلام أيضًا.

(٢) (خالية عن العلوم): خلوها في مبدأ الفطرة عن العلوم كلها ظاهر وإن نوقش فيه بأنها لا تغفل عن ذاتها أصلا، وإن كانت في ابتداء طفوليتها.

(٣) قال: (الخالية في نفسها) لأن الهيولى الأولى يستحيل خلوها عن الصور كلها إلا أنها في حد ذاتها خالية عنها، أي: ليست مأخوذة مع شي منها بخلاف النفس الناطقة فإنها تخلو عن الصور العلمية بأسرها، وإنما قيدنا الهيولى بالأولى لأنها قد نطلق على الجسم إذا تركب منه جسم آخر كالسرير المركب من قطع خشبية ولا يتصور خلوه في نفسه عن الصورة لكونه مأخوذا معها.

(٤) (ملكة الانتقال): أي صفة كاملة راسخة تتمكن بها من الانتقال.

ثـمّ إذا رتّبت العلـوم الأوّليّة، وأدركت النظريّات مشاهدة إيّاها، سميّت بـ: العقـل المستفاد، لاستفادتها من العقل الفعّال.

وإذا صارت مخزونة عندها، وحصلت لها ملكة الاستحضار متى شاءت من غير تجشّم كسب جديد، فهي العقل بالفعل، ولما كان للإنسان في مبدء الفطرة المرتبة الأولى، وآلات تحصيل المرتبة الثّانية؛ أي: المشاعر الظّاهرة والباطنة، وهي كلها نعم يجب الحمد والشكر عليها حمدًا الله تعالى على إعطائه إيّاهما[1] إشارة إلى المرتبتين.

وقوله: (ونسألك هدايا الهداية) إشارة إلى المرتبة الثّالثة، فإن تحصيل المطالب النظرية من مبادئها يتوقّف على هداية الله تعالى إلى سواء الطّريق؛ إذ الطّرق متعدّدة، والتميز بين الصّواب والخطأ لا يتمّ بمجرّد الطّاقة البشريّة، ولمّا كانت الهداية، وإن اقتضت حصول المطالب غير كافية فيه؛ بل لا بدّ معها من ارتفاع الموانع، كالغباوة والغواية، استعاذ بالله تعالى منهما.

وقوله: (ونبتغي منك إعلام الحقّ، وإلهام الصّدق) أشار به إلى المرتبة الرابعة؛ لأنّ ملكة الاّستحضار لا تحصل إلّا بعد إعلامات متتالية، وإلهامات متوالية، وفيه استعار بأن المبدأ الفيّاض للصّور العقلية خزانة حافظة لها، على ما تقرّر في الحكمة، ثم كرّر الإشارة إلى المراتب الأربع، بأن رتب أربع قرائن بإزاء كلّ مرتبة قرينة واحدة، تعليلاً لما رسم فيها، فكأنّه قال: إنّما حمدتك على المرتبة الأولى؛ لأنّ استعداد العلوم ليس إلّا من حضرتك، وعلى المرتبة الثّانية؛ لأنّ دراية العلوم الأولية فيها المعدّة نحو اكتساب الثّواني، يمتنع حصولها إلّا بإلهامك، وإنّما سألتك الهداية في تحصيل النّظريات لانحصار العلم والحكمة فيك، وإعلام الحقّ، وإلهام الصّدق منك؛ لأنّك الجواد الحق، والكريم المطلق.

وأمّا مراتب القوة العمليّة:

فأولاها: تهذيب الظاهر باستعمال الشّرائع النبويّة، والنّواميس الإلهيّة المشتمل على جلّها، بل على كلّها معنى الحمد والشكر حسب ما حقّقناه.

---

(١) (على إعطائه إياهما) يعني الهيولاني والمشاعر، فإن قيل: الهيولاني عبارة عن قابلية العلوم وهي من لوازم ماهية النفس الناطقة من حيث هي، فكيف يتصور إعطاؤها إياها؟

قلنا: هي في حد ذاتها بحيث إذا وجدت في الخارج كانت قابلة لها، فهذه الحيثية من لوازمها، وأما كونها صالحة لها بالفصل قابلة للاتصاف بها فوقوف على إيجاد الفاعل فيكون من عطاياه.

وثانيتها: تهذيب الباطن عن الملكات الرديّة، ونقض آثار شواغله عن عالم الغيب، وذلك لا يتمّ إلّا بهداية الله تعالى، وصرفه النّفس عن الغباوة والغواية.

وثالثتها: ما يحصل بعد الاتصال بعالم الغيب، وهو تحلي النّفس بالصّور القدسيّة، ولا يكون ذلك إلّا بإعلام الحق، وإلهام الصّدق.

ورابعتها: ما يتجلّى له عقيب اكتساب ملكة الاتّصال والانفصال عن نفسه بالكليّة، وهو ملاحظة جمال الله وجلاله، وقصر النّظر على كماله؛ حتّى يرى كل قدرة مضمحلّة في جنب قدرته الكاملة، وكل علم مستغرقًا في علمه الشّامل، بل كل وجود وكمال إنّما هو فائض من جنابه، وإلى هذه المرتبة أشار بحصر العلم والحكمة والجود فيه.

قال: (ونبتهل اليك في أن تصلّي على محمّد سيّد المرسلين وخاتم النّبيّين، وعلى آله الطّيبين الطّاهرين).

أقول: من القضايا المذكورة في العلوم الحقيقيّة: أن استفادة القابل من المبدأ يتوقّف على مناسبة بينهما، وكثيرًا ما يستعملها الحكماء في كتبهم:

منها: أنّهم قالوا في المزاج: أنّ انكسار الكيفيات المتضادّة، واستقرارها على كيفيّة متوسّطة وحدانيّة توجب أن يكون لها نسبة إلى مبدأها الواحد، بسببها يستحقّ أن يفيض على الممتزج صورة، أو نفس، وكلّما كان المزاج أعدل، وإلى الواحدة الحقيقية أميل، كانت النّفس الفائضة عليه بمبدأها أشبه.

ومنها: قولهم: أنّ النّفوس الفلكيّة تستخرج بسبب حركاتها الأوضاع الممكنة من القوة إلى الفعل، فيحصل لها بواسطة ذلك مناسبات إلى المبادي العالية الّتي هي بالفعل من جميع الوجوه، فتفيض عليها من تلك المبادي الكمالات اللّائقة بها إلى غير ذلك من المواضع، ولها مثل في المواد الجزئية لا تكاد تنحصر.

ولما كانت النّفس الإنسانيّة منغمسة في العلائق البدنيّة، مكدّرة بالكدورات الطبيعيّه، وذات المفيض عزّ اسمه في غاية التّنزّه عنها، لا جرم وجب الاستعانة في استفاضة الكمالات من تلك الحضرة بمتوسّط، يكون ذا جهتي التجرّد والتعلق، حتى يقبل الفيض من المبد الفيّاض بتلك الجهة الرّوحانيّة، وهي منه بهذه الجهة، فلذلك وقع التّوسّل في استحصال الكمالات العلميّة والعمليّة إلى المؤيّد بالرّياستين، مالك أزمّة الأمور في الجهتين بأفضل الوسائل؛ أعني: الصّلاة والثناء عليه بما هو أهله ومستحقّه.

قال: (وبعد؛ فهذا مختصر في العلوم الحقيقيّة).

أقول: أراد بالعلم هاهنا إدراك المركّبات، وبالمعرفة إدراك البسائط، وهذا الاصطلاح يناسب ما تسمعه من أئمة اللغة: أنّ العلم يتعدّى إلى مفعولين، والمعرفة إلى مفعول واحد، فلذلك خصّ المعارف بالإلهيّة[1]، والعلوم بالحقيقية، وسمّى المختصر بـ " مطالع الأنوار "؛ لأنّ مسائل هذه الفنون تظهر بها للقوّة العقلية حقائق أشياء، ظهورها بين يدي الحس بالأضواء، وأبواب هذا الكتاب مظاهر تلك المسائل وأسرارها؛ كما أن المطالع مظاهر الكواكب وأنوارها.

ورتّبه على طرفين؛ لأنّ المنطق مقصود بالغير، والحكمة مقصورة بالذّات؛ فكانّ ذلك من هذه في طرف، وهي منه في آخر.

وقسّم الطّرف الثاني أربعة أقسام؛ لأنّ الحكمة علم باحث عن أحوال أعيان الموجودات على ما هي عليه في نفس الأمر، بقدر الطاقة الإنسانية، والموجود إمّا واجب، أو ممكن، والممكن إمّا جوهر، أو عرض.

فالبحث عن أحوال الموجودات إمّا عن أحوال تختصّ بأحد هذه الأقسام، أو عن أحوال يشترك بين قسمين منها، أو بين ثلاثة؛ فإن كان عن الأحوال المشتركة، فهي الأمور العامّة.

وإن كان عن الأحوال المختصّة بالجواهر فهو قسم الجواهر، أو بالأعراض فهو قسمها، أو بالواجب فهو العلم الإلهي.

وقدّم الطرف الأوّل؛ لأنّ المنطق آلة لتحصيل العلوم الحكمية، والآلة متقدّمة بالطّبع، ولمّا كانت الحاجة إليه لدرك المجهولات، وهي إمّا أن يطلب تصوّرها، أو يطلب التّصديق بما يجب فيها من نفي أو إثبات، لا جرم حصره في قسمين:

أحدهما: لاكتساب التّصوّرات؛ أي: المجهولات من جهة التّصوّر.

وثانيهما: لاكتساب التّصديقات؛ أي: المجهولات من جهة التّصديق.

---

(١) قال السيد على شرح المطالع: خص المعارف بالإلهية لأن ذاته تعالى وصفاته منزهة عن التركيب مطلقا، وخص العلوم بالحقيقية لأنها ثابتة على مر الدهور، ولما وقعت الحقيقية في مقابلة الإلهية التي هي بسائط أراد بها الإدراكات الثابتة المتعلقة بالمركبات في الأغلب، فجعلت صفة للعلوم، والمصنف قدم العلوم الحقيقية في الذكر إذ بها يتوصل إلى تلك المعارف، وعكس الشارح نظرًا إلى أن تلك البسائط متقدمة بالذات والشرف على المركبات.

وبوّب القسم الأوّل على بابين، فرقا بين المقصود بالذّات في هذا القسم، وبين ما يكون توطئة له، ووضع الباب الأوّل لذكر المقدّمات، وعني بالمقدّمة هاهنا ما يتوقّف عليه الشّروع في العلم، وكان الأنسب تصديرها على القسمين لعدم اختصاصها بهذا القسم، وجعل مباحث الألفاظ منها، وإن عدّها بعضهم من أبواب المنطق تنبيهًا على أنّها ليست جزء منه، كما سيجيء بيانه.

obeikandl.com